الصباح الاقتصادية
12
العدد 2650 - السنة التاسعة
الأحد 26 ربيع الأول 1438 - الموافق 25 ديسمبر 2016
Sunday 25 December 2016 - No.2650 - 9th Year

قطاع البنوك يحقق 554.21 مليون دينار صافي أرباح خلال 9 أشهر

«الشال»: «رفع سعر الخصم»... قرار صحيح في توقيت صعب

أوضح تقرير «الشال» أن الدولار الأمريكي هو عملة الإحتياط العالمي وعملة التجارة الدولية، ومعظم تجارة الكويت الخارجية نفط، والنفط مسعر بالدولار الأمريكي ومنه تأتي معظم حصيلة الكويت من العملة الأجنبية، وعليها يعتمد تمويل الموازنة العامة، كما أن غالبية الاحتياطات المالية الكويتية بالدولار الأمريكي، ويحتل الدولار الأمريكي غالبية الوزن في سلة العملات المرجحة

لسعر صرف الدينار الكويتي.

والأسبوع قبل الفائت، رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية، وكان أيضا قد رفعه بربع النقطة المئوية في ديسمبر 2015، وفي الحالتين رفع بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي بربع النقطة المئوية، في ديسمبر 2015 من 2% إلى 2.25%، وفي ديسمبر 2016 من 2.25% إلى 2.5%.

عندما يتخذ الفيدرالي الأمريكي قراره بشأن الفائدة، يقوم بعملية موازنة دقيقة ما بين الأثر المحتمل لقراره على النمو والتضخم، يخفضها أو يبقيها منخفضة حين يغلب القلق على النمو، وعندما يشعر باستقرار النمو، يقوم برفعها إستباقيا حماية من تضخم قادم يؤدي إلى أزمة محتملة أو إلى تقويض تنافسية الاقتصاد على المدى المتوسط والبعيد. وعندما رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة في ديسمبر 2015، توقف عن تكرار الزيادة على مدى 12 شهرا بسبب شعوره بضرورة إفساح بعض المجال لمزيد من خفض البطالة وتحقيق بعض الارتفاع المستهدف لمعدلات التضخم الأمريكية، وأيضا خوفا من سبب هشاشة نمو الاقتصاد العالمي، مثل القلق على ما يحدث في أوروبا وإستفتاء بريطانيا ومشكلة ديون الصين وأوضاع الكثير من الاقتصادات الناشئة، وإنحسار بعض تلك المخاوف، وانخفاض معدلات البطالة إلى 4.6% أي بلوغ مستوى قريب من العمالة الكاملة، ونمو الاقتصاد الأمريكي في الربع الثالث من العام الحالي بنحو 3.2%، كانت كلها دافعاً رئيسيا لقرار الزيادة الأخير.

مثل تلك المبررات ليست المحرك الرئيسي لقرار زيادة سعر الخصم في الكويت، فالنمو الاقتصادي مرتبط بأوضاع سوق النفط والأوضاع الجيوسياسية السائدة، وليس تماماً بتكلفة التمويل في بلد ثلاثة أرباع عمالته المواطنة حكومية، وما تبقى منها مدعوم حكوميا، ومعظم سلعه وخدماته مستوردة، ومعها حتى معظم تضخمه مستورد. وخيارات البنك المركزي محدودة في عدم التبعية لحركة أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، فهدفه حمائي، وما لم يترك هامش معلوم ما بين الفائدة على الدولار الأمريكي والفائدة على الدينار الكويتي، قد يتحول حاملوا الدينار الكويتي إلى الدولار الأمريكي، وخطورة ذلك كبيرة حتى على سعر صرف الدينار الكويتي، وبالتبعية ما يسببه ذلك من ضغوط تضخمية مستوردة. صحيح أن ارتفاع أسعار الفائدة على الدينار الكويتي له آثاره السلبية على نشاط القطاع الخاص في زمن ضعف معدلات النمو الاقتصادي، وتلك الآثار السلبية ستكون أكبر مع كل زيادة قادمة على فائدة الدولار الأمريكي، وهو أمر بات أكثر إحتمال الآن، ولكن، خيار عدم رفع سعر الخصم تداعياته أكبر على النمو وعلى التضخم وعلى نشاط القطاع الخاص، بما يعنيه ذلك بأن المفاضلة هي ما بين ما هو سيء، وما هو أكثر سوء بكثير، لذلك، نعتقد بأن قرار رفع سعر الخصم قرار صحيح.

نتائج البنك الأهلي الكويتي - 30 سبتمبر 2016

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب- قد بلغ ما قيمته 19.8 مليون دينار كويتي، بانخفاض مقداره 9.4 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 32.1%، مقارنة بنحو 29.2 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2015. ويعود السبب في انخفاض الأرباح الصافية إلى ارتفاع جملة المخصصات بنحو 26.7%، حيث بلغ الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات نحو 65.6 مليون دينار كويتي.

وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعا بنحو 14.8 مليون دينار كويتي أو نحو 15.5%، وصولا إلى نحو 110 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 95.2 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 12.9 مليون دينار كويتي، إلى نحو 81.5 مليون دينار كويتي (وتشكل نحو 74% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة بنحو 68.6 مليون دينار كويتي (نحو 72% من الإجمالي)، للفترة ذاتها من عام 2015. وارتفع بند صافي إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 3.4 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 22.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 19 مليون دينار كويتي. بينما زاد بند صافي خسائر استثمارات في أوراق مالية بنحو 2.3 مليون دينار كويتي، حين بلغت الخسائر نحو 2.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع خسارة بلغت نحو 279 ألف دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك، بقيمة أقل من ارتفاع الإيرادات التشغيلية، وبنحو 14.6 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 49% عندما بلغت نحو 44.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29.8 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015، حيث ارتفعت بنود المصروفات التشغيلية، جميعها. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 8.9 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 26.7%، كما أسلفنا، عندما بلغت نحو 42.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 33.4 مليون دينار كويتي، وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 14.8%، بعد أن بلغ نحو 32.1%، خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.426 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 1.5%، مقارنة بنحو 4.359 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015، وارتفع بنسبة 15.8%، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الفترة نفسها من عام 2015، عندما بلغت نحو 3.823 مليار دينار كويتي، وسجلت محفظة قروض وسلف، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا، بلغ قدره 136 مليون دينار كويتي ونسبته 4.5%، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 3.183 مليار دينار كويتي (71.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.047 مليار دينار كويتي (69.9% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015. وارتفعت، بنحو 412.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 14.9%، عند مقارنتها بالفترة نفسها من عام 2015، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 2.771 مليار دينار كويتي (72.5% من إجمالي الموجودات)، بينما انخفض بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 125 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 307.2 مليون دينار كويتي (6.9% من إجمالي الموجودات)، مقابل 432.2 مليون دينار كويتي (9.9% من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2015، وانخفض بنحو 4.6 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 1.5% عما كان عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2015، عندما بلغ نحو 311.8 مليون دينار كويتي (8.2% من إجمالي الموجودات)، وبلغت نسبة قروض وسلف إلى الودائع والأرصدة الأخرى نحو 84.7% مقارنة بنحو 86.9%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 66 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.7%، لتصل إلى نحو 3.869 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.803 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2015، وحققت ارتفاعا بنحو 601.6 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت 18.4% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 87.4% مقارنة بنحو 85.4%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت انخفاضا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ انخفض العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 4.7%، مقارنة بنحو 7%، وانخفض مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى 16.3%، قياسا بنحو 24.1%، وانخفض مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA) إلى نحو 0.6%، مقارنة بنحو 1.1%، وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 12 فلس، مقارنة بنحو 18 فلس، للفترة ذاتها من عام 2015. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/E)، نحو 20 مرة، مقارنة مع 14.2 مرة، وذلك نتيجة انخفاض السعر السوقي للسهم بنسبة 5.9% مقارنة بمستوى سعره في 30 سبتمبر 2015، بالمقابل انخفاض أعلى لربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 33.3% عن مستواها في نهاية سبتمبر 2015. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 ضعف مقارنة مع نحو 1 ضعف في الفترة نفسها من العام السابق.

نتائج بنك وربة - 30 سبتمبر 2016

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك -بعد خصم الضرائب- بلغ نحو 877 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015، أي بانخفاض مقداره 374 الف دينار كويتي، أو نحو 29.9%. ويعود الانخفاض في ربحية البنك إلى ارتفاع قيمة المخصصات بمقدار 1.3 مليون دينار كويتي أو بنحو 65.8%، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2015. وتحقق ذلك رغم ارتفاع الربح التشغيلي للبنك قبل خصم المخصصات بنحو 918 الف دينار كويتي، وصولا إلى نحو 4.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 3.3 مليون دينار كويتي، وجاء نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية بقيمة أكبر من ارتفاع المصروفات التشغيلية.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 2.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 15.7 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 13.3 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2015، وذلك نتيجة ارتفاع معظم مكونات الإيرادات التشغيلية، بما فيها بند صافي إيرادات تمويل بنحو 2.9 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 11.5 مليون دينار كويتي (وتمثل نحو 72.8% من إجمالي الإيرادات)، مقارنة مع نحو 8.6 مليون دينار كويتي (ونحو 64.8% من الإجمالي)، ويعود ذلك لارتفاع بند إيرادات إيداعات وتمويل بقيمة أكبر من ارتفاع بند تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين. وارتفع بند ربح تمويل عملات أجنبية بنحو 317 الف دينار كويتي وصولا إلى نحو 352 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 35 الف دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي الأتعاب والعمولات بنحو 1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 988 الف دينار كويتي، مقارنة بنحو 2 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 1.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 11.5 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 10 مليون دينار كويتي، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 73.1%، بعد أن كانت نحو 75.1%. وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، كما أسلفنا، عندما بلغ نحو 3.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ نحو 2 مليون دينار كويتي. وبذلك انخفض هامش صافي الربح إلى نحو 5.6% للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 9.4%.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعا، بلغ قدره 256.7 مليون دينار كويتي ونسبته 33.1%، ليصل إلى نحو 1.033 مليار دينار كويتي، مقابل 776.1 مليون دينار كويتي، في نهاية عام 2015، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 350 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 51.3%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، حين بلغ 682.8 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مديني التمويل بنحو 211.1 مليون دينار كويتي، أي نحو 38.8% وصولا إلى نحو 754.9 مليون دينار كويتي (73.1% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 543.8 مليون دينار كويتي (70.1% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2015. وارتفع بنحو 53.3%، أو نحو 262.5 مليون دينار كويتي، وصولا بنحو 492.4 مليون دينار كويتي (72.1% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2015. وبلغت نسبة مديني تمويل إلى بند حسابات المودعين والأرصدة الأخرى بنحو 81% مقارنة بنحو 84.1%.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 255.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 37.3% لتصل إلى نحو 939.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 683.8 مليون دينار كويتي بنهاية عام 2015. وحققت ارتفاعا بنحو 349.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نمو 59.2% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.9%، بعد أن كانت نحو 86.4%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت انخفاضا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين البنك (ROE) إلى نحو 1.3%، مقارنة بنحو 1.8%، وانخفض، أيضا، مؤشر العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 1.2%، مقارنة بنحو 1.7%، وانخفض، مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، حين بلغ نحو 0.1%، مقارنة بنحو 0.3%. وبلغت ربحية السهم (EPS) نحو 0.9 فلس مقارنة بنحو 1.3 فلس، وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.8 ضعف مقارنة بنحو 2.3 ضعف.

الأداء المجمع لقطاع البنوك - 30 سبتمبر 2016

حقق قطاع البنوك، المكون من 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، صافي أرباح بلغ نحو 554.21 مليون دينار كويتي، وبارتفاع طفيف بلغ نحو 47.1 الف دينار كويتي، أو نحو 0.01%، مقارنة بنحو 554.16 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2015. وجاءت مرتفعة بنحو 12.9%، مقارنة مع أرباح شهور التسعة الأولى من عام 2014، البالغة نحو 491.06 مليون دينار كويتي، مبررات الارتفاع كانت انخفاض إجمالي المخصصات (خسائر الإئتمان)، بنحو 15.6%-. في المقابل، انخفض الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم المخصصات، بنحو 71 مليون دينار كويتي، أو نحو 6.3%، وصولا إلى نحو 1.049 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.120 مليار دينار كويتي، حيث فاق الارتفاع في المصروفات التشغيلية ارتفاع الإيرادات التشغيلية.

أما أرباح الربع الثالث من العام الحالي، البالغة نحو 197.1 مليون دينار كويتي فقد ارتفعت بنحو 7.7% عن أرباح الربع الثالث من عام 2015، البالغة نحو 183 مليون دينار كويتي، وارتفعت بنحو 13.4% عن أرباح الربع الثاني من العام الحالي، التي بلغت نحو 173.8 مليون دينار كويتي، وارتفعت أيضا بنحو 7.5% عن أرباح الربع الأول.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 348 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 62.8% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومنخفضة بنحو 6.3%- مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 206.2 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 37.2% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12.7% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام حقق نموا أعلى.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوبة على أساس سنوي، نحو 12.7 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 14.6 مرة للفترة نفسها من العام الفائت. وانخفضت مؤشرات الربحية لقطاع البنوك المحسوبة على أساس سنوي، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، فانخفض العائد على إجمالي الأصول، إلى نحو 1.01%، مقارنة بنحو 1.04%. وانخفض أيضا، العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8%، مقارنة بنحو 8.4%، بما يعنيه ذلك من ضعف بيئة التشغيل العامة، والتي من المقدر لها أن تزداد صعوبة ما لم يتم التحوط لها.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى قيمة في أرباح البنوك العشرة ببلوغها نحو 219.3 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 39 فلسا كويتيا)، أو نحو 39.6% من صافي أرباح البنوك العشرة، ولكن مستواها تراجع بنحو 3.8%-، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2015. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 123.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 23.9 فلسا)، أو نحو 22.2% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 16.5%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق. بينما كان «بنك وربة» الأقل مساهمة في رصيد الأرباح، حيث بلغ نصيبه نحو 877 الف دينار كويتي مقارنة بنحو 1.3 مليون دينار كويتي، وبنسبة تراجع بلغت نحو 29.9%-. وحقق «بنك بوبيان» نحو 29.6 مليون دينار كويتي مقارنة مع 25.2 مليون دينار كويتي، أعلى نسبة نمو في قيمة الأرباح التي بلغت 17.8%. وحقق «البنك الأهلي الكويتي» أعلى نسبة تراجع في الأرباح من بين البنوك الأخرى بنسبة بلغت نحو 32.2%-، وصولا إلى نحو 19.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 29.2 مليون دينار كويتي.

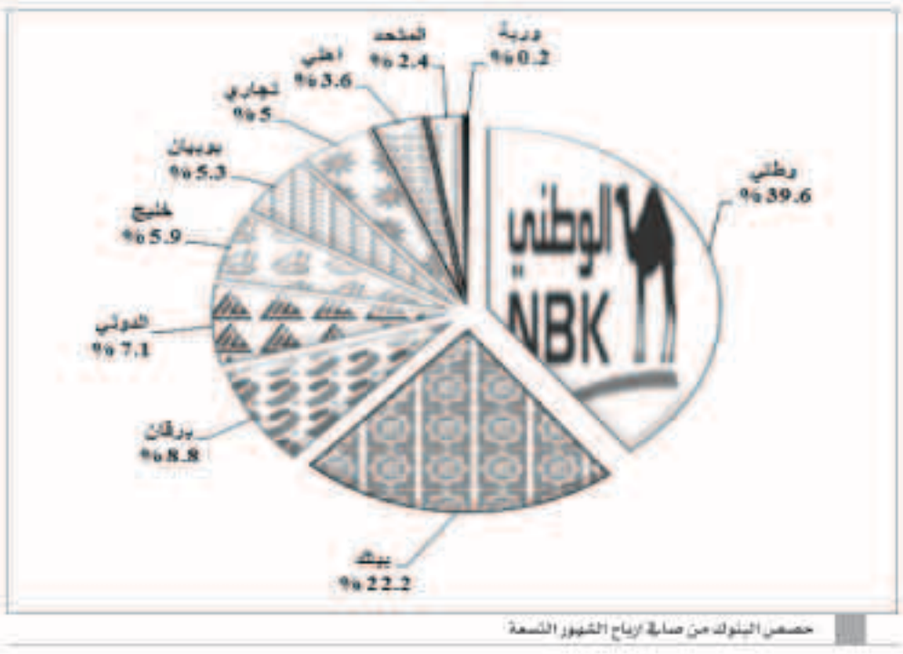

حصص البنوك من صافي أرباح الشهور التسعة

البيان	2016/09/30 (ألف دينار كويتي)	2015/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	1,032,782	682,760	350,022	%51.3	↑
مجموع المطلوبات	939,093	589,982	349,111	%59.2	↑
حقوق الملكية	93,689	92,778	911	%1.0	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	15,741	13,283	2,458	%18.5	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	11,509	9,969	1,540	%15.4	↑
المخصصات	3,334	2,011	1,323	%65.8	↑
الضرائب	21	52	(31)	%59.6-	↓
صافي الربح	877	1,251	(374)	%29.9-	↓
المؤشرات					
العائد على معدل الموجودات	%0.1	%0.3			↓
العائد على معدل حقوق الملكية	%1.3	%1.8			↓
العائد على معدل رأس المال	%1.2	%1.7			↓
ربحية السهم الواحد (فلس)	0.88	1.25	(٠.٣٧)	%29.6-	↓
إقفال سعر السهم (فلس)	166	210	(44)	%21.0-	↓
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.8	2.3			

المؤشرات المالية لبنك وربة المنتهية في 30 سبتمبر 2016 على أساس سنوي

خيارات البنك المركزي محدودة في عدم التبعية لحركة أسعار الفائدة على الدولار

البنك الأهلي يحقق صافي أرباح 19.8 مليون دينار خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي

أرباح بنك وربة الفصلية تتراجع بنسبة 29.9 في المئة وتسجل صافي ربح 877 ألف دينار

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 360.4 نقطة، وبإنخفاض بلغ قيمته 3.2 نقطة، ونسبته 0.9% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 5.5 نقطة، أي ما يعادل 1.5% عن إقفال نهاية عام 2015.

البيان	2016/09/30 (ألف دينار كويتي)	2015/09/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	4,425,670	3,823,388	602,282	%15.8	↑
مجموع المطلوبات	3,868,604	3,266,991	601,613	%18.4	↑
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	556,266	556,397	(131)	%0.02-	↓
مجموع الإيرادات التشغيلية	110,023	95,234	14,789	%15.5	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	44,420	29,817	14,603	%49.0	↑
المخصصات	42,320	33,394	8,926	%26.7	↑
الضرائب	3,438	2,798	640	%22.9	↑
صافي الربح	19,845	29,225	(9,380)	%32.1-	↓
المؤشرات					
**العائد على معدل الأصول	%0.6	%1.1			↓
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%4.7	%7.0			↓
**العائد على معدل رأس المال	%16.3	%24.1			↓
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	12.0	18.0	(6)	%33.3-	↓
إقفال سعر السهم (فلس)	320	340	(20)	%5.9-	↓
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	20.0	14.2			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.9	1.0			

المؤشرات المالية للبنك الأهلي المنتهية في 30 سبتمبر 2016 على أساس سنوي